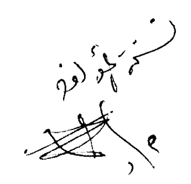
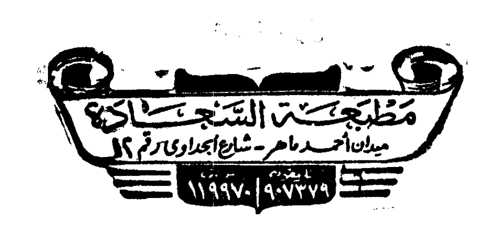




بقلم الدكتور
عبد العزيز أبو سريع ياسين

الطبعة الأولى

١٤١٣هـ - ١٩٩٣م


مطبعة السعادة
ميدان أحمد ماهر - شارع البجلاوى رقم ١٢
٩٠٧٣٧٩
١١٩٩٧٠

إهـــداء

إلى الله ، لا أشرك مع الله أحـدا
إلهى، أنت مقصودى ، ورضاك مطلوبى

د . عبد العزيز أبو سريع ياسين

تصدير البحث

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم . مالك يوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين . اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين . والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، وبعد :

درست منذ حين حديث « النظم القرآني » عند عملاق ورائد بحث الإعجاز القرآني في البلاغة العربية « الإمام أبي بكر الباقلاني » ، وأحسست معه بأني قد عشت في كنف رضا الله عز وجل ورحمته مدة قربت من العام، وأجد نفسي الآن مشتاقا للدخول مرة أخرى إلى هذه الساحة الكريمة ، ساحة الوحي الإلهي ، فاخترت عملاقاً آخر أستظل بظله ، وأدخل معه ، علّ الله عز وجل يفيء على بالرحمة والرضا فلا أخرج من هذه الساحة ، وأظل أخدمها إلى أن ألقى الله عز وجل ، هذا العملاق ، هو العالم الجليل الهمام ، شيخ الإسلام ، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (٥٧٨ — ٦٦٠ هـ) .

ومبعث اختياري له أنه عملاق من عمالقة علماء الأصول ، اختار أن يشتغل بالدرس البلاغي في أفصح النصوص (القرآن الكريم) ، وفي أعمق الموضوعات (المجاز) ، وقد ذقت من قبل حلاوة صحبة علماء الأصول إبان كتابتي عن بلاغة القصر ، والأساليب الانشائية .

وعنوان الدراسة التي أدخل بها إلى ظل الله ورحمته مع هذا العالم الجليل ، كتابه الرائد (الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز) ، وعلى

فى هذا الكتاب هو اكتشاف منهجه فحسب ، أملا فى أن أتتلمذ على يديه فأخوض التجربة وحدى بعد ذلك ، فأنا أعرف ضعف قوتى ، وقلة حيلتى ، إذا أنا دخلت على مثل هذه الدراسات دون منهج أسير على منواله ، أو دون مثال أحتذى حذوه .

وأذكر للقارىء بداية أننى سأركز حديثى فى اكتشاف هذا المنهج فى أربع نقاط هى :

- كلمة موجزة عن العز بن عبد السلام .
- عرض كتابه .
- فكرة الكتاب ومنهجه .
- منهج الكتاب فى دائرة النقد .

وبعد : فإنى أسأل الله عز وجل أن أكون تلميذاً موفقاً للفهم ، عارفاً بقيمة العلم والعلماء ، سائراً على دربهم حتى أحشر معهم يوم القيامة فأدخل الجنة دون سابقة عذاب أو مناقشة حساب إن شاء الله ، وماتوفيقى إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب .

د . عبد العزيز أبو سريع ياسين

كلمة موجزة عن العز بن عبد السلام(*)

هو شيخ الإسلام أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن حسن ابن مهذب السلمى ، الشافعى المذهب ، الأشعرى العقيدة ، الدمشق المولد والوفاة (ولد سنة سبع أو ثمان وسبعين وخمسمائة ، وتوفى سنة ستين وستمائة هجرية) .

ومن أساتذته الشيخ فخر الدين بن عساكر ، وشيخ الشيوخ عبداللطيف ابن إسماعيل بن أبى سعد البغدادى ، ومن تلاميذه شيخ الإسلام ابن دقيق العيد ، والإمام علاء الدين أبو الحسن الباجى .

وتذكر الكتب التى ترجمت له أنه كان قوى الشخصية ، عظيم الجرأة لا يخشى فى سبيل الحق والعلم لومة لائم ، يحكى تلميذه أبو الحسن الباجى من أقاصيص غيرته الدينية وجرأته فى الحق أنه طلع مرة إلى سلطان مصر ، السلطان صالح أيوب القلعة فى يوم عيد ، فشاهد العسكر مصطفين بين يديه ، ومجلس المملكة ، وما السلطان فيه يوم العيد من الأبهة ، وقد خرج على قومه فى زينته على عادة سلاطين الديار ، وأخذت الأمراء تقبل الأرض بين يدى السلطان ، فالتفت الشيخ إلى السلطان وناداه : ياأيوب ، ماحجتك عند الله إذا قال لك : ألم أبوىء لك ملك مصر ثم تبيح الخمور ، فقال : هل جرى هذا ؟ فقال : نعم ، الحانة الفلانية يباح فيها الخمور وغيرها من المنكرات ، وأنت تتقلب فى نعمة هذه المملكة ، يناديه كذلك بأعلى صوته،

(*) راجع فى ترجمته : طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكى ج ٥/٨٠ ، شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لعبد الحى بن العماد ج ٥/٣٠١ ، فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبى ج ١/٥٩٥ .

والعساكر واقفون ، فقال ياسيدى : هذا أنا ماعملته ، هذا من زمان أبى ، فقال : أنت من الذين يقولون : إنا وجدنا آباءنا على أمة ، فرسم السلطان بإبطال تلك الحانة ... ويستمر الباجى يقول : سألت الشيخ لما جاء من عند السلطان وقد شاع هذا الخبر : ياسيدى كيف الحال ؟ فقال : يابنى ، رأيته فى تلك العظمة ، فأردت أن أهينه لئلا تكبر عليه نفسه فتؤذيه ، فقلت ياسيدى : أما خفته ؟ فقال : والله يابنى استحضرت هيبة الله تعالى فصار السلطان قدامى كالقط (١) .

هذا عن أمر الحق ، أما عن أمر العلم فإنه فى عصر الملك الأشرف (ت ٦٣٥ ﻫ) الذى تفرد من أسرة صلاح الدين بعدم اعتناق المذهب الأشعرى ، حدث أن التف حول هذا الملك جماعة من الحنابلة أوهموه أن الذى هم عليه اعتقاد السلف ، وهو اعتقاد أحمد بن حنبل رضى الله عنه وفضلاء أصحابه ، واختلط هذا بلحم السلطان ودمه ، وصار يعتقد أن مخالف ذلك كافر حلال الدم . فلما أخذ الملك الأشرف فى الميل إلى الشيخ عز الدين - وهو لما يزل فى دمشق - لما بلغه عنه ماهو عليه من القيام لله والعلم والدين ، وأنه سيد أهل عصره وحجة الله على خلقه ، وشت هذه الطائفة به وقالوا إنه أشعرى العقيدة ، وكتبوا إلى العز يناقشونه فى مسائل من الكلام كى يفتضح أمره عند السلطان ، فما خاف العز وماجبن ، بل كتب رسالة ألم فيها بأصول العقيدة الأشعرية مبينا فيها ما يفهمه من رسالة العلم والعلماء ومشيراً إلى واجب السلطان حيال الدين ، وكتب ذلك كله فى قوة وفى جرأة تستغرب إلا من مثله (٢) .

ومن أمر العلم أيضا نذكر أن تلميذه شيخ الإسلام ابن دقيق العيد قد

---

(١) طبقات الشافعية ج ٨١/٥ ، ٨٢

(٢) المرجع السابق ج ٨٥/٥ وما بعدها

لقبه بسلطان العلماء ، وأن السبكى صاحب طبقات الشافعية قال عنه : « إمام عصره بلا مدافعة ، القائم بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى زمانه ، المطلع على حقائق الشريعة وغوامضها ، العارف بمقاصدها »(١) ، أما جمال الدين بن الحاجب فقد قال فيه : « ابن عبد السلام أفقه من الغزالى »(٢) .

هذا عن الأقوال ، أما عن المؤلفات فإن مؤلفه فى الفقه (القواعد الكبرى) قال عنه صاحب كشف الظنون : « وليس لأحد مثله(٣) » ، ومؤلفه الذى نحن بصدده (الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز) قال عنه صاحب البرهان فى علوم القرآن : إنه « جمع فأوعى(٤) » .

ومن مؤلفات هذا العالم الكبير أيضا : كتاب الغاية فى اختصار النهاية ، وكتاب الإمام فى أدلة الأحكام ، وكتاب الفتاوى المصرية ، وكتاب مقاصد الرعاية ، وكتاب مجاز القرآن ، وكتاب الفرق بين الإيمان والإسلام ، وكتاب بيان أحوال الناس يوم القيامة ، وكتاب فوائد البلوى والمحن ، وكتاب مسائل الطريقة فى علم الحقيقة وغيرها .

عرض كتاب العز بن عبد السلام

(الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز)

بدأ عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام كتابه بمقدمة لا تتجاوز عدة سطورها أصابع اليد الواحدة ، تحدث فيها عن اتصاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بجوامع الكلم واختصار المقال ، ثم هجم على موضوعه مباشرة

---

(١) المرجع السابق جـ ٥ / ٨٠

(٢) المرجع السابق جـ ٥ / ٨٣

(٣) كشف الظنون لحاجى خليفة جـ ٢ / نهر ١٣٥٩

(٤) البرهان فى علوم القرآن جـ ٢ / ٢٥٥

فتحدث عن الحذف ، وذكر له تسعة عشر نوعا ، أفاض فى حديثه عن النوع الأول منها ، وهو حذف المضاف ، واعتبره من المجاز ، وقال إن له أمثلة كثيرة ، منها كذا وكذا وكذا ـ على ماهو موجود فى كتابه لا يفوت من يطلبه ثم تطرق حديثه فى هذا النوع إلى الحديث عن أن للحذف أدلة متنوعة ، ثم بدأ يتحدث عن هذه الأنواع فذكر منها ثمانية : النوع الأول ما يدل العقل على حذفه والمقصود الأظهر على تعيينه ، وقال : إن له مثالين : أحدهما قوله (حرمت عليكم الميتة(١)) ، المثال الثانى قوله (حرمت عليكم أمهاتكم(٢)) . ثم بدأ شرحهما قائلا : « فإن العقل يدل على الحذف ، إذ لا يصح تحريم الأجرام ، لأن شرط التكليف أن يكون الفعل مقدوراً عليه والأجرام لا يتعلق بها قدرة حادثة ، وكذلك لا يتعلق بها قدرة قديمة إلا فى أول أحوال وجودها ، فما لا يتعلق به قدرة ولا إرادة فلا تكليف به إلا عند من يرى التكليف بما لا يطاق ، والمقصود الأظهر ، يرشد إلى أن التقدير : حرم عليكم أكل الميتة ، حرم عليكم نكاح أمهاتكم ، لأن الغرض الأظهر من هذه الأشياء أكلها ، والغرض الأظهر من النساء نكاحهن ، وكذلك إذا قال القائل : حرمت عليك هذه العمامة ، وهذا القميص فإنه يتبادر إلى الأفهام أن تقدير المحذوف : حرمت عليك لبس هذه العمامة ، أو اعتمام هذه العمامة ، ولبس هذا القميص على ماهو معتاد فيهما ، ومثل ذلك إذا قال القائل : آجرتك الدار والثوب والقدوم والمنشار والقوس ، ولم يذكر منفعة ، فإنه يتبادر إلى الأفهام من إجارة الدار : السكنى ، ومن إجارة الثوب : اللبس ، ومن إجارة القدوم : النجارة به ، ومن إجارة المنشار : النشر ، ومن إجارة القوس : الرمى ، ولا تحمل الاجارة على منفعة أخرى إلا أن تكون دون المنفعة المعينة ، وكذلك إيجار البساط واللحاف والفراش والأوانى والآلات

---

(١) سورة المائدة آية ٣
(٢) سورة النساء آية ٢٣

بأسرها ، ولو قال : آجرتك الدابة ، لم تصح الإجارة لإجمال الانتفاع المقصود بالعقد ، فإنها تصلح للركوب ، والتحميل ، ثم يختلف التحميل باختلاف الأجناس المحمولة ، وكذلك يختلف الركاب بالثقل والخفة ، فلابد من تعيين الغرض المقصود بالعقد[١] » .

والنوع الثاني من أدلة الحذف : مايدل عليه العقل بمجرده ، وله أمثلة ، وبدأ العز يعدد هذه الأمثلة ، حتى إذا ما انتهى من عرض أمثلة أربعة بدأ يشير إلى أن مثل هذا النوع الثاني لا تحصر أمثلته حيث قال : « ومما يدل العقل فيه على الحذف قوله تعالى (أوفوا بالعقود[٢]) وقوله (وأوفوا بالعهد[٣]) ، أى بمقتضى العقود ، وبمقتضى عهد الله ... وكذلك نكثهما ، إنما هو نكث لمقتضاهما ، وكذلك نقض الطهارات كالوضوء والغسل .... وكذلك فسخ عقود المعاملات إنما هو فسخ لمقتضياتها وأحكامها[٤] » .

ثم انتقل إلى النوع الثالث ، وهو مايدل عليه الوقوع قائلا[٥] : إن له مثالين : أحدهما : قوله تعالى (وما أفاء الله على رسوله منهم[٦]) الثانى : قوله تعالى (فما أوجفتم عليه[٧]) .

ثم انتقل بعد شرح المثالين إلى النوع الرابع ، وهو مايدل العقل على حذفه والعادة على تعيينه ، فلم يحصر له أمثلة ، بل تحدث عن مثال واحد هو قوله سبحانه (فذلكن الذى لمتننى فيه[٨]) ، وكذلك فعل مع النوع الخامس ، وهو ماتدل العاده على حذفه وتعيينه ، حيث لم يذكر له أيضا

---

(١) الإشارة إلى الإيجاز ٣ / ٤
(٢) سورة المائدة آية ١
(٣) سورة الإسراء آية ٣٤
(٤) الإشارة إلى الإيجاز ٤
(٥) المرجع السابق (نفس الموضع) .
(٦) سورة الحشر آية ٦
(٧) نفس السورة والآية .
(٨) سورة يوسف آية ٣٢

سوى مثال واحد هو قول الله عز وجل (لو نعلم قتالا لاتبعناكم(١)) ، وبعد أن شرحه انتقل إلى النوع السادس ، وهو مايدل عليه السياق ، وفى هذا النوع قال إن له أمثلة ، وظل يعددها حتى ذكر أمثلة ستة ، انتقل بعدها إلى النوع السابع ، وهو مادل العقل على حذفه والشرع على تعيينه ، ولم يذكر أيضا أمثلة على سبيل الحصر ، وإنما تتابع فى كلامه حتى ذكر أمثلة ثلاثة ، ثم انتقل إلى النوع الثامن ، وهو مادل الشرع على حذفه وتعيينه ولم يذكر له إلا مثالا واحداً ، أتى به على رأى بعض العلماء .

ولما أحس أن حصره لأدلة الحذف غير مجد قال مستأنفا : « ومن جملة الأدلة على الحذف : أن لا يستقيم الكلام بدونه ، ولا يصح المعنى إلا به(٢) » ، ثم بدأ يعدد الأمثلة لهذا النوع المفتوح ، ثم رجع عوداً على بدء ليقسم حذف المضاف إلى مايتعين تقديره ومالا يتعين ، منتقلا من ذلك إلى تحديد نوعية المجاز بحذف المضاف ، حيث قال مضطرباً فى تحديد هذه النوعية — (فائدة : ليس حذف المضاف من المجاز ، لأن المجاز استعمال اللفظ فى غير ما وضع له أولا ، والكلمة المحذوفة ليست كذلك ، وإنما التجوز فى أن ينسب إلى المضاف إليه ما كان منسوباً إلى المضاف كقوله تعالى (واسأل القرية التى كنا فيها والعير التى أقبلنا فيها(٣)) فنسبة السؤال إلى القرية ، والعير هو التجوز ، لأن السؤال موضوع لمن يفهمه ، فاستعماله فى الجمادات استعمال اللفظ فى غير موضعه . فكونهما مسئولين من جهة اللفظ دون المعنى هو المجاز ، ومصحح هذا المجاز : ما بين أهل القرية وأصحاب العير من ملازمتهما ، وشرط مجاز الملازمة : أن تقع الملازمة فى غالب الأمر ، ولا يشترط عدم الانفكاك(٤) » .

---

(١) سورة آل عمران آية ١٦٧ — (٢) الإشارة إلى الإيجاز ٧

(٣) سورة يوسف آية ٨٢ — (٤) الإشارة إلى الإيجاز ٨

ثم يستطرد لمناسبة تقسيم حذف المضاف إلى نوعين ، فيعقد فصلا فيما يتعلق بالله من الأقوال والأفعال مقسماً إياه إلى نوعين أيضا : مالا حذف فيه ، وما لا يتم إلا بحذف ، ويتابع استطراده فيذكر فائدة لها علاقة بما هو فيه من تقدير الحذف ، فيقول : إن ماظهر فى القرآن أولى بأن يقدر عند الحذف ، ويذكر لذلك أمثلة عشرة .

وبمناسبة مجاز الحذف أيضا يستطرد فيذكر أن وصف الفاعل أو المفعول بالمصدر قد قيل عنه : إنه من باب المجاز بالحذف ، كما قد قيل : إنه مجاز المبالغة ، ثم يجوز أن يكون بعضه من مجاز التعبير بالمتعلق عن المتعلق به ، لأنه قد يكون بين محلى الحقيقة والمجاز تعلقات متنوعة يصح التجوز بكل واحد منها ، ثم يتابع حديثه الاستطرادى فيذكر أمثلة للتعبير بالمصدر عن الفاعل ، وعن المفعول .

ثم يعود إلى متابعة الحديث الذى بدأ به كتابه ، وهو ذكر بقية أنواع الحذف الثمانية عشرة ، وهى حذف المفعولات ، وحذف الموصوفات ، وحذف الأقوال ، وحذف الشروط ، وحذف أجوبة الشروط ، وحذف جواب لو ، وحذف جواب لولا ، وحذف القسم ، وحذف أجوبة القسم ، وحذف المبتدأ ، وحذف الخبر ، وحذف بعض حروف الجر ، وحذف الأفعال العامة ، وحذف المفاعيل التى يغلب حذفها كمفعول المشيئة والإرادة والافساد ، وحذف ضمائر الموصولات ، وحذف فعل الأمر ، وحذف الجملة ، وحذف الجملة الكثيرة .

على أنه يعود بعد هذا كله ليرسم خطته فى دراسة المجاز مبينا أنها متسعة اتساعاً كبيراً فيقول : « باب المجاز : المجاز فرع للحقيقة ، لأن الحقيقة استعمال اللفظ فيما وضع دالا عليه أولا ، والمجاز : استعمال لفظ الحقيقة فيما وضع دالا عليه ثانيا ، لنسبة وعلاقة بين مدلولى الحقيقة والمجاز ، فلا يصح التجوز إلا بنسبة بين مدلولى الحقيقة والمجاز ، وتلك النسبة متنوعة

على ماسنذكره ، فإذا قوى التعلق بين محلى الحقيقة والمجاز ، فهو المجاز الظاهر الواضح ، وإذا ضعف التعلق بينهما إلى حد لم تستعمل العرب مثله ولا نظيره فى المجاز ، فهو مجاز التعقيد ، فلا يحمل عليه شىء من الكتاب والسنة ، ولا ينطق به فصيح .

« وقد تقع علاقة بين الضعيفة والقوية ، فمن العلماء من يتجوز بها لقوتها بالنسبة إلى العلاقة الضعيفة ، ومنهم من لا يتجوز بها لانحطاطها عن العلاقة القوية . مثال العلاقة القوية : قول الرجل لامرأته : اعتدى ، واستبرئى رحمك ، يريد بذلك الطلاق ، فهذا مجاز قوى ، من جهة الاستبراء والاعتداد مسببا عن الطلاق ، والتعبير بلفظ المسبب عن السبب كثير فى كلام العرب . ومثال العلاقة الضعيفة قول الزوج لامرأته : بارك الله فيك ، أو اطعمينى ، أو اسقينى ، أو تنعمى ، ينوى بذلك الطلاق ، فهذا لا يقع به طلاق ، اضعف العلاقة المصححة للتجوز ، إذ لم يستعمل العرب مثله ، وفى قوله : اقعدى ، نظر ، أخذاً من قوله (والقواعد من النساء[(١)]) أى اللاتى قعدن عن النكاح ، ومثال المختلف فيه قوله : أغناك الله ، يريد بذلك الطلاق ، أخذاً من قوله (وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته[(٢)]) ، ولو نوى : بارك الله فيك أغناك الله ، فلا عبرة بنيته لفرط تعقيده وإلغازه ، وإن قال : اشربى فلا عبرة به على الظاهر ، وأبعد من اعتبره لقول القائل

سقيناهم كأساً سقونا بمثلها

وإن قال : ذوقى وتجرعى ، فقد تستعمل العرب الذوق والتجرع فى وجدان كل مايشق على النفوس ، ومنه قوله تعالى : (فذوقوا العذاب[(٣)]) وقوله (ذق إنك أنت العزيز الكريم[(٤)]) وقوله (فذاقت وبال

(١) سورة النور آية ٦٠ — (٢) سورة النساء آية ١٣٠

(٣) سورة الأعراف ٣٩ — (٤) سورة الدخان آية ٤٩

أمرها(١)) فهذا من مجاز التشبيه ، شبه وجدانها مشقة الفراق والطلاق بتجرع مايشق تجرعه ، وذوق مايشق ذوقه(٢) » .

ثم يذكر أنواعاً من التعلقات المصححة للمجاز ، يعقد بعدها فصولا مطولة لها على امتداد كتابه ، لكنه قبل ذلك يحكى اختلاف العلماء فى التعبير عن جميع أنواع المجاز بالاستعارة ، واختلافهم فى جمع اللفظة الواحدة لمدلولى الحقيقة والمجاز ، وعرف العرب فى التجوز فى الأسماء والحروف والأفعال .

ثم يعقد فصولا خاصة لبعض أنواع المجاز ، مثل مجاز التضمين ومجاز اللزوم الذى جعله ستة عشر نوعا ، عدّ منها الكناية ، ومجاز التشبيه الذى يذكر له مائة وتسعة أنواع آخرها حديثه عن وصف المعانى بصفات الأجرام . وهنا يستطرد ليذكر صوراً كثيرة من وصف المعانى ، أولها : وصفها بالزهوق ، وله مثالان : أحدهما : (وقل جاء الحق وزهق الباطل(٣)) أى وذهب الدين الباطل ، والثانى : قوله (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق(٤)) أى هو ذاهب ، وآخرها : وصفها بالملء ، وله أمثلة : أحدها : قوله (لو اطلعت عليهم لوليت منهم فراراً ولملئت منهم رعبا(٥)) أى وملىء قلبك منهم خوفا ، تجوز بذلك عن كثرة الخوف واشتداده ، وهو من مجاز التشبيه ، شبه كثرته وتواليه بما يملأ من الأجرام . الثانى قوله ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض ماشئت من أى شىء بعد) ، تجوز بذلك عن كثرة تنزهه وعمومه ، وأنه بالغ إلى حد لايحصيه محصى ، ولا يعده عاد ، وأنه مستحق على عباده أن يحمدوه على الدوام حمداً كثيراً مشبها فى الكثرة بما يملأ السموات والأرض وما بينهما وما تعلقت به مشيئة الرب .

(١) سورة الطلاق آية ٩ (٢) الإشارة إلى الإيجاز ١٩
(٣) سورة الإسراء آية ٨١ (٤) سورة الأنبياء آية ١٨
(٥) سورة الكهف آية ١٨

الثالث : قوله : (قد شغفها حبا(١)) وصف الحب بأنه ملأ قلبها حتى فاض عن القلب ووصل إلى شغافه . والشغاف غلاف القلب ؛ وهو متصل بالقلب من أسفله ، متجاف عنه من أعلاه .

ثم يعود مرة أخرى ليتحدث عن تعدد مصححات التجوز في محل واحد وفي هذا الصدد يتحدث عن اتصاف البارى سبحانه بالأوصاف التي لا تجوز على الحقيقة ، مثل أوصاف العباد المختصة بهم حيث قد يلازمها ما فيه نفع أو ضر ، وقد ينشأ عنه ما فيه نفع أو ضر كالغضب والرضا والحقد والعداوة والمحبة والمقت والود والفرح والضحك والتردد ، فإذا وصف البارى بشيء من ذلك لم يجز أن يكون موصوفا بحقيقته ، لأنه نقص ، وإنما يتصف بمجاوزه ، وهنا يقول : « قد يكون بين محلى الحقيقة والمجاز نسبتان فصاعدا ، وكل واحدة منهن تصلح للتجوز من وجه غير الوجه الذي تصلح له الأخرى مثل أن يكون بين محل الحقيقة ومحل المجاز ملازمة مصححة لمجاز الملازمة ، وتسبيب مصحح لمجاز التسبيب ، ومماثلة مصححة لمجاز المشابهة والمماثلة(٢) » .
وكان قد عدد أنواعا ثلاثة من صفات الكمال التي يتصف بها الله سبحانه : صفات الذات ، مثل القدير ، والعليم .. إلخ ، وصفات الأفعال ، مثل الخالق ، والرازق ... إلخ ، وصفات السلب ، مثل البقاء والوحدانية .. الخ قائلا : « إن الأوصاف أقسام : نقص ، وكمال ، وماليس بنقص ولا كمال ، ولا يتصف الإله من ذلك إلا بأوصاف الكمال ونعوت الجلال ، فإذا وصف بكمال كان متصفا به بعينه كالعليم ، والقدير ، والسميع ، والبصير ، ويعبر عن هذه الصفات بصفات الذوات ، لأنها قائمة بذاته ليست بخارجة عنها ، وصفاته ثلاثة : أحدها : صفات الذات ، الثاني : صفات الأفعال ، كالخالق والرازق والخافض والرافع والضار والنافع والمعز والمذل والمحيي والمميت ،

---

(١) سورة يوسف آية ٣٠
(٢) الإشارة إلى الإيجاز ١٠٣ ، ١٠٤

وتسمى هذه الصفات فعلية، لدلالتها عما صدر عن قدرته وإرادته فى غير ذاته من أفعاله .. فالمعز : خالق العز فى ذوات عباده، والمذل : خالق الذل فى ذوات عباده، والرافع : خالق الرفع ، والخافض : خالق الخفض ، وكذلك الضار ، والنافع ، وأعمها : الخالق ، لاشتمالها على خلق الجواهر كلها ، والأعراض بأسرها ، كما أن أعم صفاته الذاتية المتعلقة : العلم والكلام ، لتعلقهما بكل واجب وجائز ومستحيل ، وتتعلق القدرة والإرادة بالممكنات دون الواجبات والمستحيلات ، ويتعلق البصر بجميع الموجودات قديمها وحديثها ، فالرب سبحانه وتعالى يرى ذاته وصفاته ويرى ذوات خلقه وصفاتهم ، ولا يتعلق السمع إلا بالمسموعات قديمها وحادثها ، وكل صفة من صفات ذاته فهى متحدة ولا تعدد فيها ، سواء عم تعلقها كالعلم والكلام ، أو خص كالسميع ، أو توسط كالبصير ، ووصف هذه بالسعة مجازى فى مثل قوله (ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلما(١)) ، واتساعهما من مجاز التشبيه ، لأن الاتساع منبيء عن كثرة التعلقات بالمعلومات ، لأن علمه واحد لا تعدد فيه ولا سعة ، والرحمة : إن حملت على الإرادة كان اتساعها عبارة عن كثرة تعلقها بها كالعلم ، وإن حملت على الاحسان والإنعام كان اتساعها عن كثرة الأعداد . الثالثة : صفات السلب ، ولا يسلب عن ذاته ولا صفاته إلا صفة لا كمال فيها ، وأما الخلق فيتصفون بالنقص ، والكمال ، وبما لا نقص فيه ولا كمال ؛ وكل من أوصافهم متصف بنقص الافتقار إلى الله عز وجل ؛ والله سبحانه وتعالى غنى بذاته وصفاته عن موجب أو موجد(٢) » .

ثم يذكر لذلك كله أمثلة نقتطف منها ؛ الاتصاف بالرضا ، حيث يقول عنه « وحقيقته . سكون النفس إلى المرضى به ، والله يتعالى عن ذلك ، وله

---

(١) سور غافر ٧ .
(٢) الإشارة إلى الإيجاز ١٠٤

أمثلة : أحدها : قوله (رضى الله عنهم(١) ، الثانى : قوله : (ورضوان من الله أكبر (٢)) ، الثالث : قوله : (أحل عليكم رضوانى فلا أسخط عليكم بعده أبدا) ، والرضا فى الآيتين معنيان : أحدهما أنه يريد معاملتهم بما يعامل به الراضى من أرضاه ، فيكون صفة ذات ، والثانى : أنه يعاملهم بما يعامل به الراضى من أرضاه ، فيكون صفة فعل ، ومعنى الرضا فى الحديث : أنه يعاملهم معاملة الراضى ، إذ يبعد استعمال الإجلال فى الإرادة ، فإنها لا تحل فى شىء(٣) .

كما نقتطف أيضا اتصافه سبحانه بشكره عباده ، حيث يقول : « وله أمثلة : قوله (فإن الله شاكر عليم(٤)) ، الثانى : قوله (إن ربنا لغفور شكور(٥) ، الثالث قوله (إنه غفور شكور(٦)) ، ويحتمل مجازين : أحدهما : أن يكون من مجاز التشبيه ، لأن معاملته من أطاعه مشبهة لمعاملة الشاكر لمشكوره ، والثانى أن يكون مجاز تسميته المسبب باسم السبب ، لأن شكره عبارة عن طاعته واجتناب معصيته ، فلما كان الثواب عليهما مسببا عنهما سمى باسمهما ، والشكر الحقيقى عبارة عن مقابلة الإحسان بالإحسان ، ولا يتصور ذلك فى حق الله ، إذ لا يتصور أن يقابل إحسانه إلينا بإحساننا إليه ، فإن الله غنى عن العالمين ، ولهذا قال (إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم(٧)) وكذلك شكر العبيد إياه مجازى ، لأن طاعتهم إياه من جملة إحسانه إليهم ، فلا يجوز أن يكون الطاعة مقابلة الإحسان(٨) » .

---

(١) سور البينة آية ٨
(٢) سور التوبة ٧٢
(٣) الإشارة إلى الإيجاز ١٠٥
(٤) سور البقرة ١٥٨
(٥) سورة فاطر آية ٣٤
(٦) سورة فاطر آية ٣٠
(٧) سورة الإسراء آية ٧
(٨) الإشارة إلى الإيجاز ١٠٥ / ١٠٦

ثم يستطرد من هذا الحديث إلى الحديث عن طاعة العباد فيقول: «طاعة العباد لله ضربان: أحدهما: ما يحمل على حقيقته كقولهم: عبدت الله، وحمدت الله، وسبحت الله، والثانى: مالا يجوز حمله على حقيقته كقولهم: تقربت إلى الله، وكقوله (وقال إنى ذاهب إلى ربى(١)) وكقولهم تاب إلى الله) وكقوله: (إذ جاء ربه بقلب سليم(٢)) وكقوله (إلا من أتى الله بقلب سليم(٣))، وكقوله (ففروا إلى الله(٤)) وكقوله صلى الله عليه وسلم: يقول الله: أنا عند ظن عبدى بى، وأنا معه حين يذكرنى، إن ذكرنى فى نفسه ذكرته فى نفسى، وإن ذكرنى فى ملإ ذكرته فى ملإ خير منهم، وإن تقرب منى شبراً تقربت إليه ذراعاً، وإن تقرب إلى ذراعاً تقربت منه باعاً، وإن أتانى يمشى أتيته أهرول، وفى رواية هرولة، فهذه كلها مجاز فى حقنا كما هى مجاز فى حقه، لأن معنى تقربه إلينا بالنزول إلى سماء الدنيا، وبالتقرب بالباع والذراع: أنه يعاملنا فى الإكرام معاملة سيد مشى إلى عباده، ونزل إليهم إليهم مقبلا عليهم، مستعرضا لحوائجهم، ولذلك يقول: هـــل من داع فأستجيب له، هل من سائل فأعطيه، هل من مستغفر فأغفر له، وكذلك فى التقرب يعاملنا معاملة المقرب من قربه بالحظوة والإكرام، وكذلك مجيئنا إليه، وتقربنا إليه، وذهابنا إليه، وهرولتنا إليه، ومشينا وفرارنا، معناه أن نعامله معاملة المتقرب، الذاهب، المهرول، الماشى، الفار إليه، إجلالا له، وإعظاماً، وهذا معروف فى عادة الناس أن من مشى إلى إنسان فهرول إليه، أو تقرب إليه فتقرب إليه أكثر كان ذلك إكراماً له واحتراماً(٥)».

ثم يعقد فصلين قصيرين متتابعين لمجاز المجاز، والجمع بين الحقيقة والمجاز

---

(١) سورة الصافات ٩٩ (٢) سورة الصافات آية ٨٤

(٣) سورة الشعراء آية ٨٩ (٤) سورة الذاريات آية ٥٠

(٥) الاشارة إلى الايجاز ١٠٥، ١٠٦

فى لفظ واحد، ثم يعود مرة أخرى لتتبع سور القرآن مرتبة فى مجاز حذف المضاف الذى بدأ به الكتاب، ثم يستطرد لمناسبة تتبع سور القرآن فيتحدث عن عدة فصول عن القرآن قائلا : « ولنختم هذا الكتاب بذكر نبذ من مقاصد الكتاب العزيز(١) » ، فيتحدث عن أحكامه التى هى : « حظر وإيجاب ، وكراهة واستحباب ، وإذن وإطلاق » ، كما يتحدث عن أخباره التى هى : « مدح وذم ، ولوم وعتاب ، ووعظ وتذكير ، وإنذار وتبشير ، وقصص وأمثال ، وتمنن بالانعام والأفضال » ، وبعد أن يفيض فى الحديث عن ذلك يتحدث عن بيان اللغات التى نزل بها القرآن ، ومعنى الأحرف السبعة ، كما يتحدث عن الإعجاز القرآنى ، ثم يستطرد من ذلك إلى الحديث عن بعض الفوائد اللغوية والوعظية ، ثم يعود متحدثا عن مقاصد القرآن ، وأخيراً يختم كتابه بالحديث عن أسماء القرآن وأحكام تفسيره وضروب هذا التفسير مبينا أنه لا يجوز أن يقول فيه أحد برأيه لقول سفيان الثورى رضى الله عنه : « من قال فى القرآن برأيه فأصاب لم يؤجر ، وإن أخطأ كان عليه وزر » .

فكرة الكتاب ومنهجه

من خلال ماقدمناه من عرض الكتاب نستطيع أن نعتبر لفظ « الايجاز » فى عنوان كتاب العز بن عبد السلام مجازا عن « القرآن » ذلك أن هذا الكتاب الكريم هو محور موضوعات حديث العز ، وقد يساعدنا على ذلك ـ كما أسلفنا افتتاح كلامه فى المقدمة عن اتصاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بجوامع الكلم ، أى « الإيجاز » ، ومن ثم نرى أن كتاب العز يدرس القرآن

(١) الاشارة إلى الايجاز ٢٠٦

ـ الذى هو محل الأصالة فى الإيجاز ـ من جهة بعض أنواع مجازه(١) .

ولقد مرت الدراسات القرآنية ـ قبل العز بن عبد السلام ـ من حيث دراسة المجاز بمرحلتين : المرحلة الأولى ، مرحلة الدفاع عن القرآن عن طريق إثبات أن استعمال المجاز فى القرآن راجع إلى كونه مستعملا فى لغة العرب ، ومن ثم فالقرآن ماض على طريقة اللسان العربى ، والمرحلة الثانية مرحلة الدراسات العلمية للمجاز القرآنى ، وقد انتهت هذه المرحلة برسوخ درس المجاز وإثباته باباً علمياً أصيلا من أبواب البلاغة العربية على يد إمام أهل السنة الأشعرى عبد القاهر الجرجانى ، كما ذكرنا ذلك من قبل فى أطروحتى درجة التخصص « الماجستير » (المجاز العقلى فى البلاغة العربية) ، ودرجة العالمية « الدكتوراة » (المجاز اللغوى فى البلاغة العربية(٢)) .

ثم حدث ـ كما أعتقد اجتهاداً من خلال قراءتى لكتب تراجم العلماء ـ أن لم نجم الإمام الزمخشرى فى البيئات العلمية ، خاصة البيئة المصرية الشامية التى يقطنها أهل السنة فتدورست كتبه ، وتنوولت بالشرح والتحليل(٣) ،

---

(١) ذكر الدكتور مصطفى الصاوى الجوينى أن كتاب العز ينقسم قسمين الإيجاز والمجاز ومن ثم رأى أن عنوانه الصحيح (الاشارة إلى الايجاز وبعض أنواع المجاز) انظر كتابه (ملامح الشخصية المصرية فى الدراسات البيانية فى القرن السابع الهجرى ص ٦٣١) .

(٢) لم نتحدث من قريب أو من بعيد عن العز بن عبد السلام فى أى منهما لانشغال مسار البحثين آنذاك بالبلاغة التقعيدية لمدرسة السكاكى ، ومن ثم وجب التنويه .

(٣) على سبيل المثال ، كتابه (المفصل) فى النحو ، ظهر له فى عصر العز ما يزيد على عشرة شروح ، منهم شرح العلامة ابن الحاجب (ت٦٤٦ هـ)والعلامة ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، ومن العلماء من شرح شواهده ونسبها إلى قائلها ، ومنهم من اختصره ، ومنهم من نظمه .. الخ .

تخاف أهل السنة أن تشتهر آراء المعتزلة فى هذه البيئة ، خاصة أنها مبثوثة فى تفسير كتاب الله ، فرأى العز بن عبد السلام أن « المجاز » هو محل التأويل ، والمجال الذى يمكن أن تدخل منه هذه الآراء ، فانتدب نفسه أن يضع قواعد لتأويل الألفاظ المجازية تكون أساس التفسير العقلى للقرآن فى كتابه الذى نحن بصدده متخذاً من القاعدة الأصولية التالية والتى ذكرها الإمام الغزالى فى كتابه الرائد (المستصفى) أساساً لوضع هذا القواعد : (جميع عبارات الشرع مخصصة بشروط فى الأصل والمحل والسبب(١)) .

ورأى أحمد بن المنير (ت ٦٨٣ هـ) أن يتعقب الآراء الاعتزالية للزمخشرى فى تفسير الكشاف متخذاً من كتاب العز بن عبد السلام هادياً له فى التأويلات المجازية ، ولذلك كان العز يفتخر به ويقول : « الديار المصرية تفتخر برجلين فى طرفيها : ابن دقيق العيد بقوص وابن المنير بالاسكندرية(٢) » .

ونعود الآن إلى عبارة (بعض أنواع المجاز) المذكورة فى عنوان

---

(١) المستصفى ج ٢ / ٢٧

(٢) حسن المحاضرة للسيوطى ج ١ / ١٢٧ ، ١٢٨ ، هذا ، ومما يؤكد زعمنا أن سبب تأليف كتاب العز بن عبد السلام وفكرته مقاومة التيار الاعتزالى فى البيئة المصرية الشامية النص التالى الذى عثرنا عليه لأحمد بن المنير ، والذى يرى فيه هذا الأخير أنه تأخر عن شهود الحرب الصليبية التى كانت تدور فى هذا الوقت فى هذة البيئة بسبب انشغاله بتأليف كتابه (الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال) يقول ابن المنير : « ولا أجد فى تأخرى عن حضور الغزاة عذراً إلا صرف الهمة لتحرير هذا المصنف ، فإنى تفقهت فى أصل الدين وقواعد العقائد مؤيداً بآيات الكتاب العزيز ، مع ما اشتمل عليه من صيانة حوزتها من مكايد أهل البدع والأهواء ، وأنا مع ذلك أرجو من الله حسن التوجه ، بلغنا الله الخير ووفقنا لما يرضيه ، وجعل أعمالنا خالصه لوجهه الكريم » راجع الانصاف على هامش الكشاف ج ٢ / ٢٢١

الكتاب لنقول : إننا نرى أنها مفتاح الحديث عن منهج الكتاب ذلك أنها تشعرنا بأنه لن يتحدث عن كل أنواع المجاز ، فماذا عسى أن يكون السبب والرجل ينافس العلامة الزمخشرى ؟

الحق الذى أعتقد أنه رجل ذكى ، ذلك أن دائرة المجاز عند الأصوليين أوسع مما يتصور ، سواء فى ذلك المجاز فى اللغة أو المجاز فى القرآن ، أما عن اللغة فإننا ندرك ذلك من الخلاف الذى عرضه السعد فى مطوله عن علاقة التلازم المصححة للمجاز ، واعتبار الأصوليين ـ كما هو توجيـه كلام ابن الحاجب ـ أن هذه العلاقة ليست قاصرة على اللزوم الذهنى ـ على الرغم من اتساعه ـ بل هى أن يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى، سواء كان هذا الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا أو بغيره من قرائن الأحوال(١) ، وأما عن القرآن فإن الأصوليين يرون أن الله عز وجل أودع أوامره ونواهيه وأحكامه الشرعية فى أساليب حقيقية لا تقبل التجوز مثل قوله سبحانه (يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ... الآية(٢)) ، كما أودع مايخص مقومات حياة المجتمع الإسلامى فى أساليب تقبل التأويل وفق ضوابط معينة أهمها(٣) :

- الوعى بخصائص اللغة ودلالاتها الافرادية والتركيبية .
- الوعى بالسياق المقامى المفصح عن أسباب النزول وواقع البيان التطبيقى له .
- الوعى بالتكامل الدلالى لنصوص الوحى قرآنا وسنة .

---

(١) المطول ٣٠٥ (٢) سورة النساء ١١

(٣) راجع فى هذه الضوابط كتاب سبل الاستنباط من الكتاب والسنة ـ دراسة بيانية ناقدة ص ١٨ ـ د . محمود توفيق محمد سعد ، وانظر ـ بتأمل ـ العرض الذى ذكرناه لكتاب العز بن عبد السلام .

ت والوعى بمقاصد بيان الوحى الكريم .

وإذا كان الأمر كذلك فإن القرآن حيث هو كتاب الله المفتوح أمام العلماء إلى يوم الدين ، يبحثون فيه ما يجعل حياة الأمة تسير على مر الزمن متفقة مع مراد الله التشريعى(١) ، مستفرغين مكنون علمهم جيلا بعد جيل ، أقول : إذا كان الأمر كذلك فإن مجال المجاز فى القرآن بحكم هذه الدائرة غير المنتهية مجال غير منته أيضا .

ومرجع ذكاء الرجل - وفق ما شرحت الآن - قوله فى عنوان الكتاب (بعض أنواع المجاز) وقوله فى خطته للدرس المجازى فيه : (إن النسبة بين مدلولى الحقيقة والمجاز متنوعة(٢)) .

وعلى هذا فإن ما يظنه القارىء من الحشد الهائل لفصول المجاز فى الكتاب قليل جدا بالنسبة لدائرة المجاز عند الأصوليين ، ولعل هذا أيضا هو السبب فى قوله عنـــه بداية عرض فصول المجاز : إنه سيذكر أنواعاً - هكذا بالتنكير - من التعلقات المصححة المجاز ، أى أن هناك أنواعاً أخرى سيفتحها الله على العلماء بعده إلى يوم الدين(٣) وهذا بحكم الإعجاز القرآنى المتدعبر الزمن ، وصدق الله عز وجل إذ يخاطب كل جيل فيقول (وما أوتيتم من العلم إلا قليلا(٤)) .

---

(١) من حكمة الله سبحانه أن جعل مراده التشريعى يتفق مع إدراك البشر جيلا بعد جيل ، أما مراد الله القصدى فذلك أمر يعلمه الله سبحانه مثل مراده القدرى لما هو كائن فى الكون من خلائق .

(٢) راجع العرض الذى ذكرناه ص .

(٣) تصديقاً لذلك ننقل مقالة السيوطى فى الاتقان ج ٢ / ٤٧ عن مجاز القرآن: « وقد أفرده بالتصنيف الإمام عز الدين بن عبد السلام ، ولخصته مع زيادات كثيرة فى كتاب سميته (مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن) .

(٤) سورة الإسراء ٨٥

وقد يلاحظ القارىء على العلامة عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام أنه أثناء سرده لفصول المجاز يقول: وهذا مجاز تشبيه، أو يمكن أن يكون هذا مجاز تشبيه، وهذا يجب أن أنبه إلى أن الرجل يعتبر حيثية خاصة لهذا القول وفى هذا الصدد أنقل له قول الانبابى فى حاشيته على الرسالة البيانية: «أنهم قالوا: إن المجاز المرسل ـ وإن لم يكن مبنيا على تشبيه ـ يتضمن بمقتضى البلاغة نوع تشبيه، فإذا قيل: أمطرت السماء نباتا، فقد ألحق ذلك الماء النازل من السماء بالنبات، وصور بصورته، إشارة إلى قوة سببيته له وسرعة إفضائه إليه حتى كأنه هو، وقس على ذلك بما يناسب(١)».

ونأتى الآن لنسرد شيئا من إشارات العز بن عبد السلام لبعض أنواع المجاز ملتزما الضوابط الأصولية التى أسلفنا ذكرها.

أولا: فى حديثه النظرى:

١ ـ «مهما تردد المضاف بين المجاز والحقيقة نظرت إلى أحسنهما وقدرته محذوفا، فإن استويا نظرت إلى أيهما أشد ملائمة للسياق وموافقة له فقدرته، وقد يتردد المضاف المحذوف أن يكون مجملا أو مبينا(٢)، وتقدير المبين أحسن، مثاله قوله تعالى (وداود وسليمان إذ يحكمان فى الحرث(٣))، والمراد بالحرث: الزرع أو الكرم، لك أن تقدر: إذ يحكمان فى أمر الحرث ولك أن تقدر: إذ يحكمان فى تضمين الحرث(٤)، وهذا أولى لتعينه، والأمر»

---

(١) انظر الحاشية المذكورة ص ١٣

(٢) ليس المراد من المجمل والمبين هنا المصطلح الأصولى الذى يفيد أن المجمل: ما خفى المراد منه بنفس اللفظ خفاء لا يدرك إلا ببيان المتكلم، ولكن المراد هنا ـ كما هو واضح من المثال ـ المجمل: الذى فيه نوع خفاء، والمبين: بطريق ما.

(٣) سورة الأنبياء ٧٨

(٤) أى ما يتلفه وهو الزرع أو الكرم.

مجمل مردد بين أنواع ، ومهما تردد المحذوف بين الحسن والأحسن وجب تقدير الأحسن ، لأن الله وصف كتابه بأنه أحسن الحديث ، فليكن محذوفه أحسن المحذوفات ، كما أن ملفوظه أحسن الملفوظات(١) » .

٢ - « واعلم أن للتفسير أحكاماً وضروبا ، فمن ذلك : فهم معنى اللفظ ، وهو منقسم إلى ثلاثة أقسام : أحدها : مايعرفه العامة والخاصة ، كالأرض والسماء والجبال والرجال والأشجار والأمطار ، القسم الثانى : ما يعرفه معظم الخاصة كالمعاد والملاذ ، القسم الثالث : ما يعرفه القليل من الخاصة كالرفرف والصفصف . ومن ضروب التفسير مايتردد بين محملين : أحدهما أظهر عند النزول فيرجع فيه إلى الصحابة والتابعين ، ويحمل على ظاهره حينئذ ، ومنه مايحمل على أخفى محمليه لدليل يقوم عليه ، ومنه مايتساوى فيه الأمران فيخص أحدهما بالسبب الذى نزل لأجله ، ومنه مايتساوى من غير ترجيح عندنا وهو راجح فى نفس الأمر ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم قد بين للناس مانزل إليهم ، فبعض المتأخرين يحمله على جميع محامله والوقف أولى به ، وقد يتردد بين محامل كثيرة يتساوى بعضها مع بعض ويترجح بعضها على بعض ، وأولى الأقوال مادل عليه الكتاب فى موضع آخر أو السنة أو إجماع الأمة أو سياق الكلام ، وإذا احتمل الكلام معنيين ، وكان حمله على أحـــدهما أوضح وأشد موافقة للسياق كان الحمل عليه أولى(٢) .

٣ - « إذا كان للاسم الواحد معان كالعزيز بمعنى القاهر ، وبمعنى الممتنع ، وبمعنى الذى لا نظير له ، حمل فى كل موضع مايقتضيه ذلك السياق كيلا يتبتر الكلام وينخرم النظام(٣) » .

---

(١) الإشارة إلى الإيجاز ٢٠٤

(٢) المرجع السابق ٢٢٠ (٣) الموضع السابق

ثانيا : فى حديثه التطبيق :

١ - من حديثه عن أنواع أدلة الحذف : « النوع الثالث من أنواع أدلة الحذف : مايدل عليه الوقوع ، وله مثالان : أحدهما : قوله تعالى: (وما أفاء الله على رسوله منهم(١)) تقديره ، وأى شىء أفاء الله على رسوله من أموالهم ويدل على هذا المحذوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يملك رقاب بنى النضير ، ولم يكونوا من جملة الفىء ، وإن الذى أفاءه الله عليهم إنما كان أموالهم . الثانى قوله تعالى (فما أوجفتم عليه(٢)) تقديره : فما أوجفتم على أخذه أو على حيازته أو على اغتنامه أو على تحصيله ، فيقـــدر من هذه المحذوفات أخفها وأحسنها وأفصحها وأشدها موافقة للغرض فى هذه الآية ، فتقدير : « أخذه » ههنا أحسن من تقدير اغتنامه ، لأنه أخصر ، ومن تقدير حيازته ، لثقل التأنيث الذى فى حيازته ، وكذلك جميع حذوف القرآن من المفاعيل والموصوفات وغيرهما لا يقدر إلا أفصحها وأشدها موافقة للغرض لأن العرب لا يقدرون إلا ما لو لفظوا به لكان أحسن وأنسب لذلك الكلام ، كما يفعلون ذلك فى الملفوظ به(٣) » .

٢ - من حديثه عن أنواع أدلة الحذف أيضا : « النوع السابع : مادل العقل على حذفه والشرع على تعينه ، ومثاله قوله (لاينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين)(٤) وقوله (إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم فى الدين)(٥) دل العقل على الحذف فيه ، إذ لا يصح النهى عن الأعيان ، ودل الشرع على الصلة لقوله صلى الله عليه وسلم لأسماء لما سألته عن صلة أمها وهى مشركة : صلى أمك ، فكان التقدير : لا ينهاكم الله عن صلة الذين لم يقاتلوكم فى الدين

---

(١) سورة الحشر ٦
(٢) سورة الحشر آية ٦
(٣) الإشارة إلى الإيجاز ٤
(٤) سورة الممتحنة آية ٨
(٥) سورة الممتحنة آية ٩

إنما ينهاكم الله عن صلة الذين قاتلوكم فى الدين ، أو عن بر الذين لم يقاتلوكم فى الدين ، ومثله قوله صلى الله عليه وسلم : (فإن دماءكم وأموالكم) التقدير « فى أموالكم » : وغصب أموالكم، وهو أولى من تقدير : وأخذ أموالكم ، أو وسلب أموالكم ، لانقسام السلب والأخذ إلى مباح وغير مباح »(١) .

٣ — من حديثه عن أمثلة التجوز بلفظ المراد عن الارادة : « الثامن عشر قوله : (ولئن نصروهم ليولن الأدبار)(٢) معناه : ولئن أرادوا نصرهم ليولن الأدبار ، أو يكون التقدير : ولئن شرعوا فى نصرهم وأخذوا فيـــه ليولن الأدبار ، فإن العرب يطلقون اسم الفعل على الجزء الأول منه ، وعلى الجزء الأخير منه ، ولذلك مثالان : أحدهما قوله : (وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى)(٣) ، أراد بالرمى المنفى آخر أجزاء الرمى التى بها وصل التراب إلى أعينهم ، وبالرمى المثبت : شروعه فى الرمى وأخذه فيه ، فيكون المعنى : وما أوصلت التراب الى أعينهم إذ شرعت فى الرمى وأخذت فيه . الثانى : قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : (صلى بى جبريل الظهر حين زالت الشمس) أى شرع فى الصلاة وأخذ فيها ، (وصلى بى الظهر فى اليوم الثانى حين صار ظل كل شىء مثله) أراد بذلك آخر أجزاء الصلاة وهو السلام ، وهذا مجاز التعبير بلفظ الكل عن الجزء »(٤) .

---

(١) الإشارة إلى الإيجاز ٩ / ٧
(٢) سورة الحشر آية ١٢
(٣) سورة الأنفال آية ١٧
(٤) الإشارة إلى الإيجاز ٣١

منهج الكتاب فى دائرة النقد

أولا : ملاحظات

(١) لم يتعلق الرجل بالبحث التقعيدى تعلقاً كبيراً على الرغم من معاصرته لعمالقة علماء التقعيد من أمثال ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) والآمدى (ت ٦٣١هـ) فى البحث الأصولى ، والسكاكى (ت ٦٢٦ هـ) فى البحث البلاغى .

(٢) لم يتعلق الرجل بجدال خصوم قضيته « المجاز فى القرآن » على الرغم من تعرض الآمدى التفصيلى لها(١) .

(٣) للبيئة المصرية أثر كبير على هذا المنهج ، حيث إن من خصائص هذه البيئة ـ كما ذكر السبكى(٢) إخفاء المسحة الأدبية على المؤلفات العلمية .

(٤) لم يتعلق الرجل بالاستشهاد الشعرى ـ إلا فى القليل النادر ـ وكأنى به ـ وهو عالم من علماء الأصول ـ ينزه كتابه الذى خصصه للقرآن عن أن يكون فيه شعرا .

(٥) يتعلق الرجل بالبحث الاستقصائى أيما تعلق ، حيث كثيراً مايحدد عدد الأمثلة لما يذكره(٣) .

ثانيا : محاسن الكتاب :

١ — يتسم الرجل بالإطلاع الثقافى فى المجال الأدبى حيث نلمح تأثره

---

(١) انظر الإحكام فى أصول الاحكام للآمدى ج ١/ ٣٥ - ٣٥

(٢) اقرأ فى هذا الأثر : كلام بهاء الدين السبكى فى عروس الأفراح ج ١/٨ ، وكلام القلقشندى فى ضوء الصبح المسفر ٦٤ حيث كان يعقب على قول السبكى .

(٣) راجع حديثنا الذى استعرضنا به الكتاب .

بحديث ابن قتيبة عن أقسام الشعر وكونه أربعة أقسام(١) : قسم حسن لفظه وجاد معناه كقول أبي ذؤيب :

والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا ترد إلى قليل تقنع

وقسم حسن لفظه وحلا ، فإذا أنت فتشته لم تجد هناك فائدة فى المعنى كقول عقبة بن كعب بن زهير بن أبي سلمى :

ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالإركان من هو ماسح
وشدت على حدب المهارى رجالنا ولم ينظر الغادى الذى هو رائح
أخذنا بأطراف الحديث بيننا وسالت بأعناق المطى الأباطح

وقسم جاد معناه وقصر لفظه عن هذا المعنى كقول لبيد بن ربيعة :

ما عاتب المرء الكريم كنفسه والمرء يصلحه الجليس الصالح

قسم تأخر لفظه كما تأخر معناه كقول الأعشى فى امرأة :

وفوها كأقاحىّ غذاه دائمُ الهطْل
كما شيب براح با ردٍ من عسل النحْل

أقول نقل الهز هذه الأقسام إلى الكلام فقال : والكلام بالنسبة إلى الحسن والقبح أقسام : أحدها : ماحسن لفظه ومعناه كالثناء على الرب بألفاظ القرآن ، وهو منقسم إلى الحسن والأحسن ، القسم الثانى : ماقبح لفظه ومعناه كالهجو المحرم ، والكذب المحرم بالألفاظ الركيكة القباح ، وهو منقسم إلى القبيح والأقبح ، والقسم الثالث : ماحسن لفظه وقبح معناه كالكذب القبيح ، والهجو القبيح باللفظ الفصيح ، وهو منقسم إلى الفصيح والأفصح القسم الرابع : ماقبح لفظه وحسن معناه كالأخبار عن المعانى الحسان بالألفاظ القباح ، وكل ذلك منقسم إلى القبيح والأقبح والحسن والأحسن ،(٢) .

(١) انظر الشعر والشعراء ج١/ ٦٤ - ٦٩ (٢) الإشارة إلى الايجاز ٢٠٤

٢ — يتسم كتاب العز بالمناقشة الهادئة للآراء العلمية ، مثال ذلك : حديثه عن حذف المفعول فى قوله تعالى (جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس)(١) حيث قال : « قدر أبو على : جعل الله نصب الكعبة ، وقدر بعضهم : جعل الله حرمة الكعبة ، وهو أولى من تقدير أبى على ، لأن تقدير الحرمة فى الهدى والقلائد والشهر الحرام لاشك فى فصاحته ، وتقدير النصب فيها بعيد من الفصاحة ، وكذلك التقدير فى قوله صلى الله عليه وسلم(٢) : فإن سفك دمائكم ، أحسن من تقدير : فإن صب دمائكم ، أو : فإن إراقة دمائكم ، لأن فى الإراقة ثقل التأنيث ، وفى الصب ثقل التشديد »(٣) .

٣ — يبتكر الرجل بعض الأحاديث المجازية مثل حديثه عن المجاز فى صفات الله عز وجل(٤) .

٤ — للرجل شخصية جريئة وقوية ، نلمس ذلك من خلال حديثه عن عدم ترابط الموضوعات القرآنية بقوله : « واعلم أن من الفوائد أن من محاسن الكلام أن يرتبط بعضه ببعض ويتشبث بعضه ببعض لئلا يكون مقطعا متبراً ، وهذا بشرط أن يقع الكلام فى أمر متحد فيرتبط أوله بآخره فإن وقع على أسباب مختلفة لم يشترط فيه ارتباط أحد الكلامين بالآخر ، ومن ربط ذلك فهو متكلف لما لم يقدر عليه إلا بربط ركيك يصان عن مثله حسن الحديث ، فضلا عن أحسنه ، فإن القرآن نزل على الرسول عليه الصلاة والسلام فى نيف وعشرين سنة فى أحكام مختلفة ، شرعت لأسباب مختلفة غير مؤتلفة ، وما كان كذلك لا يتأتى ربط بعضه ببعض ، إذ ليس يحسن أن

---

(١) سورة المائدة ٩٧

(٢) يقصد الحديث الشريف الذى يقول فيه المصطفى صلى الله عليه وسلم : فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام .

(٣) الاشارة إلى الايجاز ٤ ، ٥

(٤) راجع حديثنا عن هذه النقطة خلال عرضنا للكتاب .

يرتبط تصرف الإله فى خلقه وأحكامه بعضه ببعض مع اختلاف العلل والأسباب ، ولذلك أمثلة : أحدها : أن الملوك يتصرفون فى مدة ملكهم بتصرفات مختلفة متضادة ، وليس لأحد أن يربط بعض ذلك ببعض ، المثال الثانى : الحاكم يحكم فى يومه بوقائع مختلفة وأحكام متضادة ، وليس لأحد أن يلتمس ربط بعض أحكامه ببعض ، المثال الثالث : أن المفتى يفتى فى مدة عمره أو فى يوم من أيامه أو فى مجلس من مجالسه بأحكام مختلفة . وليس لأحد أن يلتمس ربط بعض فتاويه ببعض . المثال الرابع : أن الإنسان يتصرف فى خاصته بطلب أمور موافقة ومختلفة ومتضادة ، وليس لأحد أن يطلب ربط بعض تلك التصرفات ببعض، والله أعلم ، والحمد لله وحده»(١).

وأنا إذ أقرأ للرجل هذا الرأى الجرىء الذى لم أقرأه لأحد قبله ، كما لم أقرأه لأحد بعده لا أخفى إعجابى به من حيث إظهاره على الناس فذلك ينم عن شخصية قوية ، كما أنى ألحظ من تذييل الرجل هذا الرأى بقوله : (والله أعلم ، والحمد لله) إعجابا به أيضا ، أقول : أنا إذ أقرأ للرجل هذا الرأى لا أوافق عليه وأعتبره غفلة وسهواً منه ، لأنه يتعارض مع منهج الأصوليين الذين لا يقرون القول بالرأى فى القرآن خاصة أنه يعتمد على أدلة عقلية فحسب ، وشىء آخر يجعلنى لا أوافق على هذا الرأى هو أنه يغفل الجانب النبوى الذى كان يوضح الآيات الكريمة أياكان موقعها من النزول تقدماً أو تأخراً من حيث الزمن ويؤكد ترابط النص القرآنى ، ثم إن الناس وفيهم أعداء الدين لم يستشعروا من خلال الإيضاح النبوى عدم الترابط القرآنى ، فضلا عن أن البيان النبوى نفسه - كما هو رأى الأصوليين فى ضوابطهم - متكامل مع البيان القرآنى ، باعتبار أن كليهما وحى من الله ،

---

(١) الاشارة إلى الايجاز ٢٢١

وأصعب من هذا وأشد أن هذا الرأى يجوّز على الله مايجوز على العباد من نقص وغفلة حيث ينقض الله غداً ماقاله بالأمس .

٥ ـ فى الكتاب تقييدات وتعليلات جديدة لآراء بلاغية قديمة ، مثل تعليله للقول البلاغى الشهير المطلق (المجاز أبداً أبلغ من الحقيقة) حيث يقول فى ثنايا حديثه عن أوصاف الإله التى لايجوز أن يتصف بها على الحقيقة « ولأجل الاختصار والتخفيف استعمل لفظ الرحمة والغضب والرضا والسخط والحب والمقت فى أوصاف الاله ، مع أنه لايتصف بهذه المعانى حقيقة ، لما فيها من النقص ، لأنه لو عبر عن ذلك بالألفاظ الحقيقية لطال الكلام مثل أن يقول يعامله معاملة المحب والماقت أو يفعل به مايفعل المحب والماقت فالمجاز فى مثل هذا أفضل من الحقيقة لخفته واختصاره وإبنائه عن التشبيه البليغ ، فإن قوله (فلما آسفونا[١]) أخصر من قوله : فلما عاملونا معاملة المغضب ، أو فلما عصونا معصية المغضب ، أو فلما أتوا إلينا ما يأتيه المغضب[٢] » .

ثالثا : مآخذ على الكتاب :

(١) الكتاب غير مرتب ترتيبا منهجيا من حيث تسلسل موضوعاته[٣] ، ولا أبالغ إذا قلت أنه يمكن أن يقرأ من آخره .

(٢) يمتلىء الكتاب بالآراء غير المنسوبة إلى قائليها ، وفى عرضنا ودراستنا لمنهج الكتاب استشهدنا لمثل هذا المأخذ ، ومن ثم لانرى حاجة إلى الاستشهاد مرة أخرى .

---

(١) سورة الزخرف آية ٥٥

(٢) الاشارة إلى الايجاز ٢٠٥ ، ٢٠٦

(٣) راجع عرضنا الكتاب .

(٣) حاول عز الدين بن عبد السلام تشقيق الأشياء وتفريع التقسيمات حتى يوفى خصيصة الاستقصاء التى ألزم نفسه بها منذ مطلع الكتاب، ولنقرأ فى سبيل الاستشهاد لهذا المأخذ حديثه عن الضرب الثانى فى الفصل الذى عقده لما يتعلق بالله من الأقوال والأعمال حيث قال : « الضرب الثانى : مالا يتم إلا بحذف، وهو أنواع : أحدها حذف المضاف ، وهو أنواع : أحدها قوله (اتقوا ربكم(١)) أى اتقوا عذاب ربكم أو معصية ربكم أو مخالفة ربكم النوع الثانى : قوله (واتقوا الله(٢)) أى واتقوا عذاب الله أو معصية الله، أو مخالفة الله ، الثالث : قوله (يخافون ربهم(٣)) تقديره : يخافون عذاب ربهم ، الرابع : قوله (لمن كان يرجو الله(٤)) أى يرجو ثواب الله أو رحمة الله(٥) » .

(٤) لم يحدد العز المفاهيم والمصطلحات البلاغية تحديداً واضحا(٦) ، ومن ثم نستطيع أن نقول : إنه لم يطلع على كتابى الإمام عبدالقاهر الجرجانى فضلا عن الإمام السكاكى .

(٥) كرر العز بعض موضوعات كتابه مثل دراسته لحذف المفعولات والمضافات(٧) .

(٦) يستطرد العز فى كتابه لأدنى ملابسة(٨) .

(٧) لم يتعلق الرجل بالبحث عن السر البلاغى لجل أمثلته وموضوعاته ، وفى عرضنا للكتاب ودراستنا لمنهجه مايشير إلى هذا إشارات واضحة .

---

(١) مطلع سورة الحج وسورة النساء .
(٢) الآية الاولى من سورة النساء .
(٣) سورة النحل آية ٥٠
(٤) سورة الاحزاب آية ٢١
(٥) الاشارة إلى الايجاز ٩
(٦) راجع عرضنا للكتاب .
(٧) راجع عرضنا للكتاب .
(٨) راجع عرضنا للكتاب .

رابعا : قيمة الكتاب :

(١) ذكرنا من قبل قول صاحب البرهان أن هذا الكتاب فى بابه (جمع فأوعى) ، كما ذكرنا أن السيوطى من فرط إعجابه بالكتاب قام بتلخيصه والزيادة عليه فى كتاب أسماه (مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن) كما قال فى الاتقان(١) .

(٢) أحيا كتاب العز اتجاهاً جديدا فى البحث البلاغى كان قد بدأ على يد الشريف الرضى (ت ٤٠٦ هـ) ، ثم انتشر ، وهو الاتجاه التخصصى للدرس البلاغى ، فكان ذلك سببا فى تأليف ابن أبى الاصبع المصرى (ت ٦٥٤هـ) بديع القرآن ، ومن هنا نقول للباحثين المعاصرين : هلموا إلى المجال التخصصى للدرس القرآنى(٢) .

(٣) يمكن - مع التأمل - بناء نظريه متكاملة للتفسير العقلى النقلى من خلال منهج العز فى ضروب القرآن وأحكامه ووجوه تفسيره ، ولعل هذا ماحدث بالفعل على يد أحمد بن المنير الاسكندرى - كما قررنا من قبل .

هذا ، وبالله التوفيق ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا إلى يوم الدين .

---

(١) انظر الاتقان فى علوم القرآن جـ ٢ / ٤٧ .

(٢) مما يؤسف له أن نذكر مع إعجاب علمائنا القدامى بكتاب العز كما أسلفنا - عدم معرفة بعض أعلامنا المحدثين له ، حيث ذكر د . محمود محمد الطناحى فى تقديمه لكتاب (الاعجاز فى العلم الاعجمى فى القرآن مفسراً بالقرآن - إصدار دار الهلال ١٩٩٣) أن كتاب (الاشارة إلى الايجاز فى بعض أنواع المجاز للرازى (انظر حاشية ص ٧) ولم يثبت ذلك أى من كتب التراجم .

أهم مصادر البحث ومراجعه

١ - الاتقان فى علوم القرآن للسيوطى - مطبعة مصطفى الحلبى .
٢ - الإحكام فى أصول الاحكام للآمدى - مطبعة محمد على صبيح ١٩٦٨
٣ - الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز لعز الدين بن عبد السلام - دار الحديث بالقاهرة .
٤ - إشكالية الجمع بين الحقيقة والمجاز فى ضوء البيان القرآنى - د. محمود توفيق محمد سعد - مطبعة الأمانة ١٩٩٢
٥ - الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال) على هامش الكشاف) - أحمد بن المنير - دار الفكر (بيروت) .
٦ - البرهان فى علوم القرآن - برهان الدين الزركشى (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (- عيسى البابى الحلبى (ط ٢) .
٧ - تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة - تحقيق السيد أحمد صقر - دار التراث بالقاهرة (ط ٢/١٩٧٣) .
٨ - حاشية الانبابى على الرسالة البيانية - مطبعة بولاق ١٣١٥هـ .
٩ - حاشية البنانى على شرح جلال الدين المحلى لمتن جمع الجوامع - عيسى البابى الحلبى .
١٠ - حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة للسيوطى - طبع القاهرة ١٣٢١هـ
١١ - دلالة الألفاظ عند الاصوليين - دراسة بيانية ناقدة - د . محمود توفيق محمد سعد - (مطبعة الأمانة ١٩٨٧) .
١٢ - الديباج المذهب فى معرفة أعيان علماء المذهب - برهان الدين ابن فرحون - مطبعة السعادة ١٣٢٩هـ .
١٣ - سبل الاستنباط من الكتاب والسنة - دراسة بيانية ناقدة - د . محمود توفيق محمد سعد - مطبعة الامانة ١٩٩٢
١٤ - شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لعبد الحى بن العماد - عنى بنشره حسام الدين القدسى ١٣٥٠هـ

١٥ - شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح فى أصول الفقه - سعد الدين التفتازانى وآخرين - محمد على صبيح .

١٦ - شروح التلخيص - الخطيب القزوينى وآخرين - عيسى البابى الحلبى .

١٧ - طبقات الشافعية الكبرى - لعبد الوهاب بن تقى الدين السبكى - المطبعة الحسينية المصرية ١٣٢٤هـ .

١٨ - فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبى - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة ١٩٥١م .

١٩ - كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون لحاجى خليفة - طبع تركيا .

٢٠ - المجاز العقلى فى البلاغة العربية - د عبد العزيز أبو سريع - بحث مخطوط بكلية اللغة العربية بالقاهرة (جامعة الازهر) .

٢١ - المجاز اللغوى فى البلاغة العربية - د . عبد العزيز أبو سريع - بحث مخطوط بكلية اللغة العربية بالقاهرة (جامعة الازهر) .

٢٢ - المستصفى من علم الأصول للغزالى - مطبعة مصطفى محمد ١٣٥٦ .

٢٣ - المطول على التلخيص - سعد الدين التفتازانى وآخرين - مطبعة أحمد كامل ١٣٣٠هـ .

دليل البحث

رقم الإيداع ٥١٠٩/١٩٩٣
I.S.B.N. 977 - 00 - 5255 - 8